

المخاوف من إعادة تدوير نفس الوجوه السياسية تخيم على تشكيل حكومة الدببية

ترجيحات بوجود أكثر من ثلاثة وزراء كانوا في حكومة السراج



مع اقتراب نهاية الإطار الزمني المحدد له من أجل تشكيل حكومته تصاعدت وتيرة التكهّنات والتسريبات في الساعات الماضية حول تركيبة الفريق الحكومي لرئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدببية، ما أثار مخاوف وتحذيرات من «إعادة تدوير» نفس الوجوه السياسية في حكومته.

الجمعي قاسمي

تونس - لا يزال ملف الحكومة الليبية التي كلف رئيس الحكومة المنتخب عبد الحميد الدببية بتشكيلها، إدارة المرحلة الانتقالية التي تسبق الانتخابات المقرر تنظيمها في 24 ديسمبر القادم، يدور في حلقة مفرغة رغم اقترابه من تجاوز الإطار الزمني المحدد 21 يوما الذي نصت عليه خارطة الطريق التي جرى الاتفاق عليها في جنيف السويسرية.

وتوافق هذا الأمر مع تواصل الخلافات بين أعضاء البرلمان الليبي حول جدول أعمال ومكان عقد جلسة عامة له كاملة النصاب لمنح الثقة لهذه الحكومة، حيث لا يعرف للغاية الآن ما إذا كانت ستعقد في سررت أو صبراتة أو العاصمة طرابلس التي تسعى بعض النواب إلى الدفع بها كخيار ثالث رغم إجماع نواب الشرق على أنها ليست آمنة بالنظر إلى سيطرة الميليشيات عليها.

وفيما يتواصل الجدول حول مكان عقد هذه الجلسة البرلمانية العامة وسط اتهامات متبادلة بالتعطيل تتقاذفها العديد من الكتل النيابية، تواترت الأنباء التي تشير إلى أن التشكيلة النهائية لهذه الحكومة اكتملت، وهي تتألف من فريق وزاري كله من الكفاءات المشهود لها، وأن الدببية بصدده وضع اللمسات الأخيرة لإخراجها إلى العلن في نهاية الأسبوع الجاري.

وأشارت تلك الأنباء التي يُروج لها مُقربون من الدببية مخاوف بدأت تتصاعد لدى العديد من الأطراف السياسية من أن تقوم الحكومة المرتقبة على قاعدة إعادة تدوير نفس الوجوه والشخصيات السياسية التي تولت

مناصب في الحكومات الليبية السابقة وفرضت هيمنتها وسطوتها على مفاصل الدولة، بما يقلل من مصداقيتها الشعبية على صعيد الداخل الليبي.

وتعمقت تلك المخاوف من شبح إعادة التدوير الذي يُخيم على هذه الحكومة، في أعقاب تزايد التسريبات التي تشير إلى أن آلية اختيار الوزراء التي اعتمدها الدببية في مشاوراته المتعددة خضعت لتدخلات وضغوط ومحاصصة بحيث لن تخرج حكومته من دائرة «إعادة تدوير شخصيات» سبق لها أن شاركت في حكومات سابقة وأثبتت فشلها.

ووفقا لتلك التسريبات المنسوبة لمقربين من الدببية التي باتت تعج بها مواقع التواصل الاجتماعي في ليبيا، فإن الفريق الوزاري الجديد الذي سيُعرض

قريبا على البرلمان شهد لغاية الآن إعادة تدوير أكثر من ثلاثة وزراء من حكومة فايز السراج، الأمر الذي دفع العديد من الشخصيات الليبية إلى التعبير عن رفضها القاطع لأي حكومة تقوم على سياسة إعادة التدوير.

72
شخصية رفضت إعادة تدوير شخصيات سبق أن شاركت في حكومات سابقة في حكومة الدببية

وطالب أكثر من 72 شخصا من نشطاء ومؤسسات المجتمع المدني في بيان مشترك رئيس المجلس الرئاسي محمد

مهمة صعبة للدببية

المنفي ورئيس الحكومة الدببية بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية بعيدا عن المحاصصة القبلية والجهوية، وعن إعادة تدوير شخصيات سبق لها أن شاركت في حكومات سابقة تحت أي مسمى أو تزكية من هنا أو هناك.

وأكد البيان على أهمية دعم حكومة تكنوقراط من شخصيات شبابية وقيادية تتحلل بروح الوطنية والشفافية حتى تكون عاملا مساعدا لنجاح الحكومة في مهامها، وعلى أنه لا يحق لأحد أن يدعي تمثيل إقليم من إقليم ليبيا أو مرشح عنها في أي تشكيل وزاري وعلى ضرورة عدم المساس بموعد الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر القادم.

وبالتوازي مع ذلك، لم يتردد الطاهر الغرابلي رئيس ما يسمى «المجلس

العسكري صبراً» في دعوة الدببية إلى «إبعاد جميع من تقلد مناصب قيادية في السابق عن تشكيل الحكومة الجديدة»، وذلك في الوقت الذي تم فيه الكشف عن تزكية تقدم بها عدد من النواب للدببية لتعيين عبدالرزاق أحمد عبدالقادر المختار سفير ليبيا السابق لدى تركيا لتولي منصب وزير الخارجية.

وقبل ذلك، ترددت أنباء مفادها أن الدببية يتجه نحو الإبقاء على فتحي باشاغا وزيرا للداخلية في حكومته، وهو توجه أثار ردود فعل غاضبة، يُرجح أن تتصاعد في أعقاب «محاولة الإغتيال» المثيرة للجدل التي يُروج باشاغا أنه تعرض لها الأحد بالطريق السريعة بجنزور عند المدخل الغربي للعاصمة طرابلس.

بايدن لن يتراجع عن الاعتراف بمغربية الصحراء

محمد ماموني العلوي

الرباط - أنهت الإدارة الأميركية بقيادة الرئيس جو بايدن الجدال القائم منذ فترة بشأن فرضية تراجع الولايات المتحدة خلال عهدتها على قرار سابققتها، إدارة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، القاضي بالاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه. وفي معرض رده عن سؤال للصحافيين حول ما إذا كانت هناك مراجعات بشأن ملف الصحراء المغربية والاعتراف الأميركي الأخير قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، إن «ما قلناه على نطاق واسع لا يزال مساري المفعول بشأن ملف الصحراء».

وأضاف المسؤول الأميركي أن واشنطن «ستواصل دعم مسار الأمم المتحدة لتطبيق حل عادل ودائم لهذا الخلاف طويل الأمد في المغرب. وسندعم عمل بعثة الأمم المتحدة بالصحراء (المنورسو) في مراقبة وقف إطلاق النار وتفادي العنف بالمنطقة».

وبالرغم من الضغوط التي كرسها نواب في الكونغرس مؤخرا من أجل سحب الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء، غير أن مراقبين يستبعدون ذلك. وقال محمد بونين، الأكاديمي والمحلل السياسي، إن «تصريح المتحدث باسم الخارجية الأميركية حول الصحراء المغربية يكرس ثقافة مفادها أن الولايات المتحدة متمسكة بقرارها ورؤيتها للحل السياسي لملف الصحراء».

ويرى بونين، في تصريح لـ «العرب»، أن «الموقف الأميركي بخصوص مغربية الصحراء ثابت وكل المؤشرات تبعث على الثقة التامة والإنسجام في الموقف المطبوع بالمؤسسية»، موضحا أن «القرار الأميركي لا يمكن أن يتأثر بتغير الأشخاص».

وكان 27 نائبا بالكونغرس بقيادة جيم إنهوف قد طالبوا مؤخرا الرئيس جو بايدن في رسالة بإلغاء قرار دونالد ترامب بفتح قنصلية في مدينة الداخلة.

وكان الرئيس الأميركي السابق ترامب، قد أصدر قبل مغادرته البيت الأبيض مرسوما رئاسيا، اعترف فيه بالسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية، أعقبته زيارة لمسؤولين أميركيين رفيعي المستوى إلى المغرب، للوقوف على تنزيل المرسوم، والإعداد لافتتاح قنصلية أميركية في الداخلة.

وتجري فيه الولايات المتحدة محادثات مع العديد من الأطراف بشأن ملف الصحراء المغربية حسب ما كشف عنه القائم بالأعمال في السفارة الأميركية في إسبانيا.

انقسامات داخل حركة النهضة بشأن قرار النزول إلى الشارع

تونس - أعادت دعوة حركة النهضة الإسلامية في تونس أنصارها للظواهر السبت المقبل، في سياق مواجهتها مع الرئيس قيس سعيد أجواء الانقسامات إلى الحزب، بعد أن وجهت قيادات حاوية وأخرى مستقلة انتقادات لاذعة لهذه الدعوة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه المكاتب الجهوية وقيادة الحركة تعبئة الشارع تهييلا للمسيرة المقررة نهاية هذا الأسبوع، خرجت قيادات بارزة أخرى لتعبر عن رفضها لهذه الدعوة، التي وصفها مراقبون بأنها تستهدف الضغط على الرئيس قيس سعيد من خلال الاستعراض في الشارع.

وأكد النائب البرلماني عن الحركة سمير ديلو الثلاثاء، «لا يمكن أن أكون داعما للقرار الذي اتخذته النهضة والقاضي بالنزول للشارع السبت المقبل»، مضيفا أنه «ضد النزول إلى الشارع مهما كانت الدوافع ومهما كان الطرف الداعي لذلك، لن أشارك في مسيرة السبت».

وأضاف ديلو أن «القرار اتخذ صلب مؤسسات الحركة، ومع ذلك لا يمكنني أن أكون مع قرار غير مقتنع به»، موضحا «يتعين على الجميع في ظروف الأزمة الجلوس على طاولة الحوار بدل المغالبة بالنزول للشارع»، معتبرا أنه سيكون لذلك مفعول عكسي، ومن شأنه أن يزيد في تآزيم الأوضاع. ويضاف ديلو إلى عدد من القيادات سواء من الحركة أو المستقلين منها، الذين رفضوا دعوة النهضة إلى النزول للشارع «دعما للشرعية»، فيما يعتبر خصومها أن هذا التحرك استعراض، ويستهدف «الضغط على الرئيس قيس سعيد من أجل فرض خياراتها».

وكان لطفي زيتون الوزير السابق والقيادي الذي غادر النهضة منذ فترة، قد دعا إلى سحب الدعوات إلى النزول للشارع، في إشارة إلى دعوة حزبه السابق قائلا «أول خطوة في الحل هو سحب دعوات النزول إلى الشارع».

وتأتي هذه المستجدات في وقت تعيش فيه تونس أسوأ أزماتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية وغيرها، ما جعل الدعوات تتكثف للحوار كآلية وحيدة لإخراج البلاد من مأزقها الحالي. وسرعَ التعديل الوزاري الأخير الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي، حدوث قطيعة بينه وبين الرئيس قيس سعيد، الذي رفض أداء بعض الوزراء لليمين الدستورية أمامه، بسبب تعلق شبهات تضارب مصالح أو فساد بهم.

وبالرغم من تصعيد المشيشي وحزاهم البرلماني والسياسي مع الرئيس قيس سعيد، غير أن العديد من قيادات النهضة

تعارض هذا التوجه، ما أحدث انقسامات جديدة داخل الحركة.

ولم يتردد ديلو الثلاثاء في القول إنه اقترح زملانه في الكتلة عدم منح الثقة للوزراء الذين «تحوم حولهم شبهات»، موضحا «هذا الموقف كان قد أثار غضب بعض زملائي في الكتلة».

ومن جهته، قال القيادي السابق بالحزب عبد الحميد الجلاصي، إن حكومة المشيشي التي تدعمها النهضة «انتهت»، موضحا أن «خراقة التكنوقراط خلالنا للناخبين، والحل في حكومة سياسية». ويرى مراقبون وخبراء في تونس أن حركة النهضة وجدت نفسها في مأزق بعد تصعيدها الأخير مع الرئيس قيس سعيد، وهو ما دفع رئيسها راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان إلى تقديم مبادرة للرئيس سعيد لحل الأزمة.

ولكن مبادرة الغنوشي لم تجد صداها لدى الرئيس سعيد، حيث أوضح



الأزمة امتدت إلى البيت الداخلي للنهضة

اتحاد الشغل التونسي يواجه محاولات لتقويض دوره

خالد هدوي

تونس - اتهمت قيادات نقابية في اتحاد الشغل التونسي، المركزية النقابية في البلاد، أطرافا في الحكم بسعيها لضرب الاتحاد كمنظمة ضامنة للتوازنات في المشهد العام بالبلاد. واعتبر الأمين العام المساعد للاتحاد صلاح الدين السالمي أن «تهديد الأمين العام بالقتل يهدف إلى نسف دور الاتحاد في بناء الدولة».

وكان أمين عام اتحاد الشغل نورالدين الطوبوي قد أعلن تعرضه للتهديد بالقتل من قبل جماعات مجهولة. وقال السالمي، في تصريحات إعلامية، إن هناك «أطرافاً داخل البرلمان التونسي لا تؤمن بمدنية الدولة»، مضيفا أن التهديدات باغتيال رئيس الاتحاد «ليست الأولى ولن تكون الأخيرة»، مؤكدا أن التونسيين لن يسمحوا بعودة الدكتاتورية إلى البلاد.

ولم تنف قيادات نقابية وجود محاولات لإفشال دور الاتحاد العام التونسي للشغل في رعاية الحوار الوطني، وتعتبر أن المساعي متعددة لضرب دوره كمنظمة ضامنة للتوازنات في المشهد. وسبق أن قال سامي الطاهري الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل والناطق الرسمي باسمه «إن حركة النهضة تسعى لضرب الاتفاقية وتعطيلها من قبل الائتلاف الحاكم وشن حملة تشويه شعواء».



صلاح الدين السالمي

أفاد السالمي، في تصريح لـ «العرب»، أن «الاتحاد يهجم الشأن الوطني ويلعب دورا مهما في التوازنات، ورئيس الجمهورية هو المسؤول عن تحديد من قبل مبادرة الحوار الوطني». وقال «لا أحد يستطيع تحديد مربع اشتغال الاتحاد، هذه الأطراف معلومة وهي من يختلف معها الاتحاد في مستوى مدنية الدولة».